مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الخميس 06 يوليو 2023

مصر تستخدم التحقيقات عن بعد لعزل السجناء

(ترجمات . هيومن رايتس ووتش)

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن مصر بدأت باستخدام الاتصال عبر الفيديو لعقد جلسات تجديد الحبس الاحتياطي للمعتقلين، مع تواجدهم في السجون في عهدة الشرطة. تزيد هذه الخطوة عزلة السجناء "السياسيين" المصريين، ما يقلل احتمال الكشف عن الانتهاكات ضد المعتقلين.

تعلّمت "نيابة أمن الدولة العليا" استخدام هذه الطريقة من المحاكم، التي تعقد منذ العام 2022 جلسات استماع عبر الفيديو على نطاق واسع لتمديد الحبس، وتتجنب في بعض الحالات إحضار المعتقلين إلى المحكمة. يمكن للنيابة العامة المصرية، بدون رادع، الأمر باحتجاز المشتبه بهم 150 يوما قبل إجراء أي مراجعة قضائية، وبالتالي فإن مخاطر جلسات الفيديو كبيرة.

وخلصت "هيومن رايتس ووتش" مؤخرا إلى أن هذا النظام يفاقم ممارسات الحبس الاحتياطي التعسفية والانتهاكات الصارخة للإجراءات القانونية الواجبة القائمة منذ فترة طويلة. في ظل هذا النظام، كثيرا ما يحرم القضاةُ المحتجزين أو المحامين من الوقت الكافي للحديث أو وصف ظروف السجن. كما أنه غير المرجح أن يتحدث المحتجزون بحرية عن انتهاكات الاحتجاز في حضور مسؤولي السجن الذين يتحكمون بحياتهم اليومية.

لا يوجد سبب للشك في ألا تتكرر هذه المشاكل نفسها في جلسات الحبس الاحتياطي التي تعقدها النيابة العامة.

وتشير المنظمة الحقوقية إلى أن مصر تحتجز عشرات الآلاف لمجرد التعبير أو الانتقاد السلمي، أو الانتماء السياسي. والعديد منهم يحرمون تعسفا من الزيارات أو المراسلات مع أسرهم ومحاميهم لأشهر أو سنوات. الآن، يمكن أن يبقوا محبوسين حتى عامين، وهي المدة القصوى للحبس الاحتياطي المسموح بها بموجب القانون المصري، مع تقييد الإمكانية أو غيابها تماما للحصول على التمثيل القانوني المناسب أو تقديم شكوى بشأن ظروف احتجازهم في جلسة علنية. كما أن فترة السنتين بحد ذاتها ليست ضمانة، إذ لطالما احتجزت السلطات المعتقلين لفترات تتجاوز الحدود القانونية، واستخدمت الحبس الاحتياطي كعقوبة ضد المنتقدين.